ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ"المجموعة")**، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، تتضمن ملخص عن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمورًا لا نبدي رأيًا منفصلًا حولها.

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينثيا كوربي (٩٩٥)، فايزه بيبى سوهاون (٥٥٠٨)، فراس عنبتاوي (٥٤٨٢)، جورج نجم (٨٠٩)، جزلة حمد (١٢٦٧)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، نوراني سوندر (٥٥٤٠)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦) مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء	
يتطلب تقييم تحديد المجموعة لمخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام بشأن تصنيف مراحل الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد أولت عملية التدقيق اهتمامًا بهذا الأمر نظرًا للأهمية النسبية للقروض والسلف المقدمة للعملاء (التي تمثل ٥٢٪ من إجمالي الموجودات) وكذلك نظرًا لتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم ٦ من البيانات المالية الموحدة المتعلق بالسياسة المحاسبية، والإيضاح رقم ٤٦ المتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان). يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة القروض والسلف للعملاء غير التجزئة بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وانخفاض القيمة الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة النظر في جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتم تضمين حكم الإدارة كذلك في تحديد الحركة على المراحل يدويًا وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية. يتم قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يتم فيها التدخل يدويًا بشكل محدود، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمعايير المتعلقة بها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق / المراقبة من الصحة بواسطة مراجع مستقل.	لقد تحصلنا على فهم الأمور المتعلقة بعمليات إنشاء القرض وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. لقد قمنا باختيار عينة من القروض والسلف المقدمة للعملاء وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وتحدينا اختيار المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم انخفاض التصنيف الائتماني (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتحدي للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. وبالنسبة للقروض التي تم اختبارها جماعيًا، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. وقد اختبرنا الضوابط بشأن مخرجات النموذج، وتحدينا الافتراضات الرئيسية، وراجعنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة مقارنة بالبيانات المصدرية. لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. قمنا بتقييم تعديلات الإدارة اللاحقة على مخرجات النماذج من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك مختصينا من أجل تحدي دقة السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والنتائج المرجحة بدرجة الاحتمالية المطبقة لتحديد الخسائر المتفاوتة غير الخطية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تقريرنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقرض والسلف المقدمة للعملاء (تتمة)	
	أجرت المجموعة عملية تحقق / مراقبة مستقلة لنماذج احتمال التعثر والخسارة عند التعثر بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير، بالإضافة إلى التحقق الخارجي من بعض نماذج احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر المنفذة حديثًا لقد راجعنا عملية التحقق المستقل من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممتها ونفذتها المجموعة فيما يتعلق بما إذا كانت مخرجات نماذج انخفاض القيمة وتحديد تصنيفات المراحل تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر حجم وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية والضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيقات أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. لقد أجرينا اختبارات على الأنظمة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك إعدادها والحفاظ عليها. أجرينا اختبارًا على الضوابط التكنولوجية عناصر التحكم المؤتمتة الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بعمليات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فقد أجرينا اختبارات على أنظمة الربط بين الأنظمة المحددة لتحديد ما إذا كان يتم نقل المعلومات نقلًا دقيقًا وتامًا.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
تركّز أرصدة الأطراف ذات العلاقة	
إن موجودات الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبينة في الإيضاح رقم ٣٩ من هذه البيانات المالية الموحدة في سياق وصف السياسة المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم ٦. لقد ركزنا على هذا المجال نظرًا لضرورة إصدار حكم إداري جوهري بشأن تحديد الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية: الإفصاحات*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ *إفصاحات الأطراف ذات العلاقة*، وذلك فيما يتعلق بالتركيزات الجوهرية لمخاطر الائتمان وإفصاحات الأطراف ذات الصلة. ويقضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الإفصاح عن معلومات محددة لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، حيث يتضمن ذلك الإفصاحات النوعية حول كيفية نشوء التعرضات وكيفية قياسها وإدارتها، وملخص عن البيانات الكمية المتعلقة بتعرض المنشأة لكل نوع من أنواع المخاطر، ومعلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية، بما في ذلك تركزات مخاطر الائتمان الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمنشآت الخاضعة لسيطرة الحكومة مثل بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، فيجب الإفصاح، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، عن مؤشر نوعي أو كمي لمدى المعاملات مع الحكومة أو المنشآت ذات الصلة.	قمنا بالحصول من المكلفين بالحوكمة والإدارة على معلومات تحدد جميع الأطراف ذات العلاقة المعروفة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية لتحديد ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة بالاعتراف الأولي ومراقبة القروض. قمنا بمراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة لم نكن على علم بها من قبل. قما بتأكيد الرصيد كتابة من الطرف ذي العلاقة. قمنا بالتأكد من المعاملات الفردية للأطراف ذات لعلاقة على أساس مطابقة العينة بالوثائق الداعمة. وأخيرًا، قمنا بتقييم مدى كيفاية الإفصاحات من خلال تقييم مدى استيعاب مستخدم البيانات المالية الموحدة لحجم تعرضات المجموعة للتركيزات والمخاطر ذات الصلة، ومن خلال النظر في قدرة هذا المستخدم على تقدير حجم المعاملات مع مساهم الأغلبية للشركة الأم بشكل معقول، بما في ذلك الدخل الناشئ عن الرصيد المستحق منها، بناءً على الإفصاحات المقدمة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
دقة محاسبة التضخم المرتفع لنتائج دينيز بنك أيه. إس.	
كما تم الإفصاح عنه في إيضاح رقم ٨ من البيانات المالية الموحدة، فإن اقتصاد جمهورية تركيا يعتبر اقتصادًا شديد التضخم وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٩ لإعداد التقارير المالية بشأن الاقتصادات ذات التضخم المرتفع ("معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩"). أجرت المجموعة حسابات التضخم المرتفع والتي تضمنت استخدام مؤشرات أسعار المستهلك كمدخل رئيسي في الحسابات. وقد تم تحويل النتائج المالية الموحدة لدينيز بنك أيه. إس ("دينيز بنك") إلى عملة إعداد التقارير للمجموعة، وهي الدرهم الإماراتي، باستخدام سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي لجمهورية تركيا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. يتم احتساب الخسارة في المركز النقدي بالفرق الناتج عن إعادة عرض صافي الموجودات غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ("الدخل الشامل الأخر") وتعديل الموجودات والمطلوبات المرتبطة بالمؤشر. وقد ترتب على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ("المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١") بالتزامن مع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إلى تحقيق صافي خسارة نقدية بقيمة ٤,٢ مليار درهم في الأرباح أو الخسائر للسنة. بشكل عام، يترتب على تعديل التضخم المرتفع دخل شامل آخر صافي قدره ٠,٧ مليار درهم. كان تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالتضخم المرتفع وتقييم سعر الصرف المطبق من المجالات التي تتطلب اهتمامًا كبيرًا من المدقق. نظرًا لأهمية التأثير الكمي، والتعقيدات المرتبطة بمحاسبة التضخم المرتفع ومدى جهود التدقيق المطلوبة، فإن تطبيق محاسبة التضخم المرتفع لعمليات المجموعة الواقعة في جمهورية تركيا والإفصاحات ذات الصلة تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.	لقد حصلنا على فهم للعملية التي تنفذها المجموعة لتحديد تعديلات وإفصاحات التضخم المرتفع. قمنا بتقييم الضوابط على هذا المجال لتحديد ما إذا كان قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. استخدمنا متخصصي المحاسبة الداخليين المعنيين بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لاستنتاج التطبيق المناسب لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩. قمنا بتقييم المدخلات في حسابات التضخم المرتفع مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات أسعار المستهلك المستخدمة من خلال مطابقتها مع مصادر مستقلة. قمنا بإعادة احتساب دقةتعديلات التضخم المرتفع. قمنا بإعادة احتساب دقة الحسابات لتحديد الإفصاح عن الأمور التي تعد حساسة. لقد حددنا ما إذا كانت أسعار الصرف المستخدمة في تحويل بيان المركز المالي الموحد، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد مرتفعة التضخم قد تم تحديدها وفقًا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية. قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا المجال مقابل متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة، لكن لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات لدينا حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع المحافظة على مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً تصريحًا لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فإننا نُشير إلى ما يلي:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٣؛
- احتفظت المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين الإيضاح رقم ١١ من البيانات المالية الموحدة مشتريات أو استثمارات المجموعة في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- يبين الإيضاح رقم ٣٩ في البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٤٨ في البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
٢٤ يناير ٢٠٢٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة